الصباح الاقتصادية
12
العدد 2735 - السنة العاشرة
الأربعاء 8 رجب 1438 - الموافق 5 أبريل 2017
Wednesday 5 April 2017 - No.2735 - 10th Year

على هامش ملتقى الكويت المالي

الصالح: هيئة تشجيع الاستثمار المباشر استقطبت 600 مليون دينار العام الماضي

■ الدعيج: التطورات الاقتصادية تفرض 4 تحديات على صانعي السياسات المالية

انس الصالح

■ الكويت ستستمر بالتواجد في أسواق السندات والصكوك وفق إستراتيجية مدروسة بشكل حصيف ومتزن

■ كل الحكومات في العالم تتبنى خطوات إصلاح تجاه مواطنيها حتى تحقق الاستدامة لهم
■ توجهات الإصلاح الاقتصادي تجرى ترجمتها عبر برامج تنبثق من طبيعة المرحلة الاقتصادية ذاتها
■ موازنة العام المالي «2016-2015» سجلت انخفاضاً في قيمة الإنفاق الجاري بلغت 1.1 مليار دينار
■ برامج الخصخصة تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي
■ الكويت ستستمر خلال السنوات المقبلة في اللجوء إلى الأسواق الدولية
■ العيار: يتوجب اتخاذ خطوات فاعلة في وقف الهدر قبل اللجوء إلى إجراءات ذات آثار اجتماعية

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي انس الصالح اهمية برامج الخصخصة كخيار اقتصادي استراتيجي يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

واضاف الصالح في تصريح للصحافيين على هامش ملتقى الكويت المالي ان وزارة المالية لديها تشريع جديد سنناقشه مع اعضاء مجلس الامة يتضمن تمديد الفترات الزمنية للسندات الدولية حتى 30 عاما ليصل سقفها الى 20 مليار دينار كويتي (نحو 62 مليار دولار امريكي).

واكد ان الكويت ستستمر بالتواجد في اسواق السندات والصكوك الدولية وذلك «ضمن استراتيجية مدروسة وبشكل حصيف ومتزن» بالتوازي مع اجراءات الاصلاح الاقتصادي والمالي التي تنفذها الدولة.

وبسؤاله عن وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي التي اطلقتها الحكومة الكويتية قال إن «الاصلاح بشموليته لايمكن التراجع عنه وكل الحكومات في العالم تتبنى خطوات اصلاح تجاه مواطنيها حتى تحقق الاستدامة لهم».

واشار الى ان «هناك ادوات للاصلاح والوثيقة التي مر عليها عام كامل كانت احدى هذه الادوات وهي مرحلة وانتهت».

وافاد الصالح بانه «حاليا دخلنا الشريحة الثانية او النسخة الثانية من هذه الخطوات الاصلاحية وقد تاتي في المستقبل بالنسخة الثالثة والرابعة لاسيما ان هناك متطلبات مختلفة لكل مرحلة».

واوضح ان لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء عقدت سلسلة لقاءات حوارية «صريحة» مع مؤسسات المجتمع المدني من اجل الاستماع الى وجهات النظر والاراء المتعددة بشأن الإجراءات الاصلاحية التي تم اتخاذها في الفترة السابقة وفيما تضمنته البرامج التي وردت في وثيقة الاجراءات الداعمة للاصلاح.

واضاف الصالح «نتطلع في القريب العاجل الى حوار ايجابي مثمر مع شركائنا في مسيرة الاصلاح اعضاء السلطة التشريعية حول تلك الإجراءات وعلى ضوء ماتم وماسيتم تداوله في هذه اللقاءات وعلى ضوء تجربتنا العملية في تنفيذ بعض من الإجراءات» مؤكدا قطع شوط في تطوير مكونات الوثيقة.

كان الوزير الصالح اشار في كلمة خلال الجلسة الاولى من المؤتمر الذي انطلق حاملا عنوان (حوار حول الرؤية الاقتصادية لدولة الكويت) الى وجود قانون واجب النفاذ مع مراعاة حقوق العاملين في كل المرافق التي سيجري خصخصتها.

وشدد على اهمية الإصلاح الاقتصادي في تعزيز موقف الكويت امام المستثمرين العالميين سواء لجهة المحافظة على التصنيف الائتماني للدولة أو التأكيد على استخدام العائدات من الاسواق الدولية في دعم الانفاق الاستثماري.

ولفت الى اهمية الاستمرار في ملف الاصلاح الاقتصادي لاسيما مع وجود تحديين رئيسيين يجرى التعامل معهما الاول منهما يتمثل في التراجع الحاد في ايرادات الدولة نتيجة تراجع اسعار النفط في حين يتمثل التحدي الثاني في تحقيق الاستدامة للاقتصاد المحلي عبر تنويع مصادر الدخل على المدى الطويل.

واضاف الصالح ان توجهات الاصلاح الاقتصادي يجرى ترجمتها عبر برامج وادوات تنبثق من طبيعة المرحلة الاقتصادية ذاتها لافتا الى ان طرح (وثيقة الاصلاح) قبل عام جاء بالتزامن مع تسجيل الايرادات تراجعا بنسبة 60 في المئة.

وذكر ان الوثيقة اخذت بالاعتبار اراء مؤسسات المجتمع المدني وتبنتها متوقعا ان «تشهد الاسابيع القليلة المقبلة طرح وثيقة جديدة تنطلق مع الواقع الاقتصادي الجديد في ظل مع شهدته اسعار النفط من تحسن نسبي».

وفيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية والمالية افاد الوزير الصالح بأنها استندت الى عنصرين الاول منهما يتمثل في معالجة الاختلال في الموازنة العامة سواء عبر تكريس نهج تقليص حجم الموازنة التي انخفضت من نحو 21 مليار دينار كويتي (نحو 69 مليار دولار امريكي) قبل سنوات الى نحو 18 مليار دينار كويتي (نحو 8ر58 مليار دولار).

واضاف ان موازنة العام المالي (2016-2015) سجلت انخفاضا في قيمة الانفاق الجاري بلغت قيمته نحو 1ر1 مليار دينار كويتي (نحو 4ر3 مليار دولار امريكي) مؤكدا حرص دولة الكويت على الاستمرار في رَخم الانفاق الاستثماري وتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية.

وبالنسبة للعنصر الثاني قال الصالح انه يتمثل في العمل على تعزيز تواجد القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية من خلال المؤسسات الحكومية المتخصصة مبينا ان هيئة تشجيع الاستثمار المباشر استقطبت نحو 600 مليون دينار كويتي (نحو 9ر1 مليار دولار امريكي) خلال العام الماضي مع وجود توجهات لتطوير القوانين الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

وافاد الصالح بان هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دورا محوريا في مجال تعزيز تواجد القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية إذ لديها نحو 12 مشروعا للطرح امام القطاع الخاص ثلاثة مشاريع منها خلال العام المالي (2017-2018).

واوضح ان تلك المشاريع تتضمن مشروع محطة الزور الاولى التي تعتبر النموذج الذي تقوم عليه هذه المشاريع لجهة وجود شريك استراتيجي يتملك نسبة 30 في المئة مع احتفاظ الحكومة بنسبة 20 في المئة في حين توزع نسبة ال50 في المئة المتبقية على المواطنين.

وعن الاصدارات السيادية قال الصالح ان الكويت ستستمر خلال السنوات المقبلة في اللجوء الى الاسواق الدولية «وفق توجه حصيف ومدروس وذلك بعد معالجة بعد القيود التشريعية التي تسمح لها باللجوء الى الاسواق الدولية بصفة مستمرة».

من جهته اكد نائب رئيس مجلس ادارة شركة مشاريع الكويت (كيبكو) فيصل العيار في كلمة خلال الجلسة ضرورة معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني مطالبا بأن تكون آليات التطبيق موزعة على المراحل الزمنية (قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى).

وشدد العيار على اهمية الذهاب باتجاه «اجراءات فاعلة في وقف الهدر قبل اللجوء الى اجراءات ذات آثار اجتماعية» مؤكدا اهمية وجود رؤى حكومية تسهم في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص سواء لجهة دعم خططها التوسعية او فتح آفاق جديدة امامها.

بدوره اكد عضو المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي علي البدر الذي ترأس الجلسة اهمية تنويع قاعدة الاقتصاد ووضع خطط عملية في هذا الاتجاه على ان تحظى برامج الاصلاح الاقتصادي بقناعة من قبل مختلف الشرائح.

ويناقش ملتقى الكويت المالي المقام برعاية اميرية سامية لمدة يومين ويتنظيم من اتحاد مصارف الكويت الواقع الاقتصادي والمالي لدول منطقة الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد تراجع اسعار النفط والخيارات الاقتصادية المتاحة.

اربعة تحديات رئيسية

قال رئيس مجلس ادارة اتحاد مصارف الكويت ماجد العجيل ان التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية تفرض اربعة تحديات رئيسية امام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الكويت.

واضاف العجيل في كلمته خلال افتتاح ملتقى الكويت المالي ان تلك التحديات تتمثل في ضبط اوضاع المالية العامة وتعزيز الاستقرار المالي وتعزيز سلامة موازين التجارة الداخلية والخارجية اضافة الى استمرار الاصلاحات الهيكلية.

واوضح ان ضبط الاوضاع المالية يتم عبر مواصلة اتخاذ اصلاحات هيكلية تعزز فرص تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة الايرادات العامة غير النفطية الى جانب ترشيد سياسات الدعم وتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة.

واكد ان هذه التحديات تستلزم اتخاذ تدابير اصلاحية موسعة لتطوير اداء الاقتصاد المحلي وزيادة كفاءته ومرونته في مواجهة الصدمات موضحا ان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ما زال يواجه عدة معوقات ذات طابع تشريعي واجرائي واداري رغم الخطط التنموية التي هدفت الى تعزيز دوره.

واعرب عن امله في ان يقود التشاور القائم بين الحكومة والقطاع الخاص الى التوصل الى عدة مبادرات واليات تسهم في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تحقيق اهداف الرؤية المستقبلية للكويت معددا بعض المتطلبات التي تسهم ايضا في تحقيق هذا الهدف.

واوضح ان هذه المتطلبات تشمل تشخيص السمات الاساسية لمكونات القطاع الخاص ومؤشرات اداءه وتحديد مدى قدرته على تحقيق المتطلبات قصيرة وطويلة المدى لتنفيذ الأهداف التنموية.

وافاد بان المتطلبات تتضمن ايضا تحسين بيئة الاعمال وتحديد القطاعات ذات الأولوية واختيار النماذج المناسبة لمساهمة القطاع الخاص فضلا عن تحفيز هذا القطاع لكي يصبح شريكا فاعلا في تمويل وتشغيل وادارة المشروعات الإنتاجية والخدمية.

وعن القطاع المصرفي قال العجيل ان الظروف التي تمر بها المنطقة ستؤثر على القطاع ما يحتم على المصارف اتخاذ الخطوات الملائمة لتطوير جودة خدماتها والعمل على تقديم ادوات تمويلية مبتكرة علاوة على تعزيز قاعدة رأس المال وتعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي.

ويناقش ملتقى الكويت المالي المقام تحت رعاية اميرية سامية لمدة يومين وبتنظيم من اتحاد مصارف الكويت الواقع الاقتصادي والمالي لدول منطقة الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد تراجع اسعار النفط والخيارات الاقتصادية المتاحة.

البورصة تستعيد عافيتها وسط تركيز على أسهم المصارف

مؤشرات البورصة ترتفع

اقفلت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع إثر التركيز على الكثير من الأسهم التي كانت بمرمى المتاجرة لاسيما المصرفية التي شهدت زخما بالشراء ليستعيد المؤشر السعري مستوى ما فوق 7000 نقطة «النفسي» لتغلق المؤشرات في المنطقة الخضراء.

وبالنظر إلى أداء أسهم المصارف كان الاهتمام من جانب المتعاملين منصبا على سهمي (برقان) و(بيتك) حيث انعكست التداولات عليهما على مؤشر (كويت 15) واقتنص الأول نحو 3ر5 مليون دينار كويتي (نحو 4ر11 مليون دولار أمريكي) والثاني 2ر3 مليون دينار (نحو 4ر10 مليون دولار) من إجمالي أسهم المؤشر التي بلغت 10 ملايين دينار (نحو 34 مليون دولار).

وكان المؤشر العام لقطاع المصارف شهد انخفاضا في بداية التعاملات بنحو 0ر20 في المئة بسبب الهبوط الذي طاول عدة أسهم جاء في صدارتها سهم (البنك التجاري الكويتي) الذي تراجع بنحو 3 في المئة ثم (بنك الكويت الوطني) بنحو 1ر5 في المئة «لكن هذه المؤشرات تباينت على مدار ساعات الجلسة».

وشهدت الساعة الأخيرة من عمر الجلسة بعض التعديل في المستويات السعرية حتى اللحظات الأخيرة في فترة ما قبل وأثناء المزاد (دقيقتان قبل الإقفال) بسبب الدخول على الكثير من الشركات الكبيرة القيادية في القطاعات المهمة كالنفط والغاز والبنوك ثم العقار.

وعموما اتسمت وتيرة الأداء على مدار ساعات الجلسة بالمضاربات على الأسهم الرخيصة في حين شهدت أسهم بعض المجموعات نشاطا واضحا منها بعض أسهم مجموعة (الاستثمارات الوطنية) وبعض أسهم مجموعتي (المدينة) و(ايفا).

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت إعادة التداول على أسهم شركة سنرجي القابضة اعتبارا من اليوم الثلاثاء بعد توصية مجلس إدارتها بعدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 2016 إضافة إلى تعقيب بشأن ملكية (الامتياز) في شركة (هيومن سوفت) القابضة.

كما شهدت الجلسة بعض الإفصاحات من الشركات عن معلومات جوهرية علاوة على متابعة تنفيذ بيع أوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل وتقرير معلومات شهرية من (كفيك) عن معلومات شهرية لصندوق (الوسم).

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (أرجان) و(البناء) و(صفاة ع) و(الخليجي) و(دبي الأولى) الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (التعمير) و(الاثمار) و(ابيار) و(المدن) و(الخليجي) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ياكو) و(التقدم) و(معادن) و(استهلاكية) و(اموال) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 48 شركة وانخفاض أسهم 37 شركة من إجمالي 136 شركة تمت المتاجرة بها. واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 2ر23 مليون سهم تمت عبر 690 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 4ر948 نقطة بقيمة نقدية 10 ملايين دينار (نحو 34 مليون دولار أمريكي).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 55ر16 نقطة ليبلغ مستوى 78ر7015 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 5ر25 مليون دينار (نحو 3ر83 مليون دولار أمريكي) من خلال 2ر290 مليون سهم تمت عبر 6262 صفقة نقدية.

«مهنا شاليه» تطرح مشروع «داون تاون الخيران» بقيمة استثمارية 45 مليون دينار

ابراهيم عبدالكريم

في ظل الرغبة الاميرية وتطلعات صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي، اتجهت انظار المستثمرين الى مدينة صباح الأحمد البحرية التي تشهد نهضة عمرانية كبيرة، ولاسيما انها اكبر واول مشروع يشيد بالكامل من قبل القطاع الخاص الكويتي، وتعتبر عملا حضاريا متميزا ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكانت لمؤسسة «مهنا شاليه العقارية» السبق في وضع اللبنة الأولى للمشاريع الاستثمارية في هذه المنطقة، وكان لها الصدارة في سوق العقارات المترفة في الكويت بصفة عامة، وفي منطقة صباح الأحمد البحرية بصفة خاصة.

وفي السياق قال المدير التنفيذي لمؤسسة «مهنا شاليه العقارية» إبراهيم عبدالكريم: «تعتبر مدينة صباح الأحمد البحرية، لؤلؤة خيران وهي مدينة كويتية عصرية، قام في تصميمها وبنائها أمهر المقاولين العالميين، واكبر الشركات العالمية المتخصصة في تصميم المدن الساحلية، وبفضل الله كنا من اول الشركات التي بدات الاهتمام بالاستثمار في هذه المنطقة، فمنذ اكثر من ثماني سنوات ونحن نتبوأ الصدارة في سوق العقارات المترفة في الكويت، حيث استطاعت إدارة الشركة في هذه الفترة الوجيزة جلب تجربة نمط الحياة المترفة من جميع انحاء العالم الى هذه المنطقة.

وأشار عبدالكريم، بان «مهنا شاليه العقارية» استطاعت ترسيخ مكانتها باعتبارها المطور الرائد للعقارات الفاخرة في منطقة صباح الأحمد البحرية، حيث قدمت تصاميم مبدعة بأقصى درجات الجودة، وتمكنت من ترك بصمتها على ارقى واحدث انماط المعيشة المعاصرة، من خلال خبرتها الطويلة وفريق عملها المميز من المهندسين والاستشاريين، حيث استطاعت تنفيذ سبع منتزهات سياحية على اعلى مستوى متكاملة الخدمات والمرافق في منطقة صباح الأحمد البحرية، مؤكدا انه من المرجح ان تؤدي هذه المنطقة دورا محوريا في دفع العجلة الاقتصادية في الكويت، لما تشهده من استثمارات سكنية وتجارية ضخمة.

القضيبي: الكويت تدعم إقامة اتحاد جمركي عربي موحد

اكد مدير عام الادارة العامة للجمارك الكويتية بالانابة عدنان محمد القضيبي دعم الكويت الكامل لإقامة (الاتحاد الجمركي العربي الموحد) وكذلك التوصل الى قانون جمركي عربي موحد.

وقال القضيبي على هامش أعمال الدورة ال37 لمدراء عامي جمارك الدول العربية ان دولة الكويت من اكبر الداعمين لاقامة اتحاد جمركي عربي موحد وصياغة قانون جمركي عربي موحد مضيفا ان هذا القانون لن يتعارض مستقبلا مع اي قانون او اتفاقية او قرار محلي.

واشار الى ان القانون مستمد في اغلب بنوده اصلا من القانون الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشيرا الى أن هذا الامر اكدت عليه دولة الكويت خلال الاجتماع.

واوضح ان الاجتماع يناقش على مدى يومين بنودا عدة منها موضوع الاتحاد الجمركي خاصة ما يتعلق بالقانون الجمركي العربي الموحد ومناقشة التوصيات اللازمة بشأنها.

واشار القضيبي الى ان الاجتماع ناقش موضوع الاجراءات الجمركية والمعلومات وتطوير النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية فيما تم اتخاذ توصيات عدة بشأنها.

وذكر ان الاجتماع ناقش عددا من البنود الاخرى تم احالة بعضها الى اللجان الفنية المختصة لاستكمالها.

واشاد القضيبي في ختام تصريحه بالنتائج التي اسفر عنها الاجتماع بما يحقق صالح العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي.

ويضم الوفد المرافق للقضيبي مدير العلاقات العامة بالادارة العامة للجمارك الكويتية مشعل الجريد ومدير مكتب نائب المدير العام عمر الخالدي والمراقب بمكتب المدير العام عبدالله البائل.